

Distr.: General
12 September 2005
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن التطورات المستجدة في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٣٣ (١٩٩٩) الذي طلب المجلس إلي فيه أن أطلعته بانتظام على التطورات المستجدة في غينيا - بيساو وعلى أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو (المكتب) وأن أقدم إليه تقريرا بهذا الشأن. وطلب إلي المجلس لاحقا في الفقرة ١١ من قراره ١٥٨٠ (٢٠٠٤) أن أقدم إليه تقريرا تحريريا كل ثلاثة أشهر.

٢ - ومنذ تقرير الأخير المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (S/2005/380)، قدم الأمين العام المساعد تولىاميني كالومو إحاطة إعلامية إلى أعضاء المجلس في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٥ بشأن التطورات الحاصلة في غينيا - بيساو استعرض فيها الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التي جرت في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ وركز بوجه خاص على الجولة الثانية التي أجريت في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥.

٣ - ويركز هذا التقرير على التطورات المستجدة منذ الإحاطة الإعلامية التي قدمت في شهر آب/أغسطس. كما يتضمن، حسب ما طلب المجلس في بيانه الرئاسي الصادر في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/39) توصيات بشأن تحديث ولاية المكتب ودوره في توطيد السلام والاستقرار في غينيا - بيساو في الفترة التي تلي العملية الانتقالية.

ثانيا - التطورات السياسية

٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة السياسية في البلد هشة. وجرت الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية على نحو سلمي ونزيه وحر ويتسم بالشفافية، وأُكملت بنجاح المرحلة النهائية من عملية الانتقال السياسي التي بدأت في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

غير أن نتائج الانتخابات اتسمت بالمرارة وبالانقسامات السياسية الحادة الناجمة عن رفض السيد ملام بكاي سائها، أحد المرشحين الرئيسيين لانتخابات الرئاسة ورفض حزبه وهو الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر (الحزب الأفريقي) لنتائج الانتخابات المؤقتة. حيث حصل السيد نينو فييرا على أغلبية الأصوات، نسبة ٥٢,٣٥ في المائة وحصل السيد سائها بالمقابل على نسبة ٤٧,٦٥ في المائة من الأصوات. واستمرت التوترات عندما أعلن السيد سائها من جديد في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥ عن رفضه للنتائج النهائية للانتخابات.

٥ - وفي أعقاب جهود الوساطة التي بذلها المبعوث الشخصي لرئيس الاتحاد الأفريقي، الرئيس بيدرو رودريغز بايريس رئيس جمهورية الرأس الأخضر الذي شجع لجنة الانتخابات الوطنية على إعلان النتائج النهائية وحث السيد سائها على اللجوء إلى الوسائل القانونية لمعالجة تظلماته الناجمة عن الانتخابات، قدم السيد سائها إلى المحكمة العليا طعنا رسميا بنتائج الانتخابات وأعلن أنه سيقبل حكم المحكمة في هذا الشأن. وفي ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥، أصدرت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي نشرة صحفية أكدت فيها أن الانتخابات الرئاسية كانت منظمة تنظيمًا جيدًا وتتسم بالشفافية وتستوفي المبادئ الدولية الأساسية للانتخابات الديمقراطية. وذكرت البعثة أيضًا أنه طبقًا لقانون الانتخابات المعمول به في غينيا - بيساو استنفدت جميع الموارد القانونية. ومع ذلك، فقد أعلن السيد سائها ورئيس الوزراء غوميز، رئيس الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر في اجتماع عقده الحزب في ٢٠ آب/أغسطس عن رفضهما للحكم الذي أصدرته المحكمة العليا بهذا الشأن.

٦ - وفي محاولة لتخفيف حدة التوتر، قام الرئيس فراديك دو مينيسس، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الرئيس الحالي لمجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، بزيارة قصيرة إلى بيساو في ٢٢ آب/أغسطس اجتمع خلالها بزعماء البلد، بمن فيهم السيد سائها ودعا جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يُعرض السلام والاستقرار والتقدم في البلد إلى الخطر ودعاهم كذلك إلى التمسك بأسلوب الحوار وبالوحدة. وفي ٢٦ آب/أغسطس، رفضت المحكمة العليا مرة أخرى الطلب الثاني الذي تقدم به إليها السيد سائها بغرض إلغاء نتائج الانتخابات، وعللت المحكمة رفضها "بعدم وجود عناصر قضائية كافية" للبت بذلك الطلب.

٧ - وتعاون المجتمع الدولي، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة تعاونًا وثيقًا ونسقت على نحو

فعال جهودها الرامية إلى الحد من التوترات الناجمة عن الانتخابات في حين وفر المكتب دعماً لوجيستياً لمكتب مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية الجديد في بيساو.

٨ - وخلال الفترة الانتخابية، كان الحياض السياسي للقوات المسلحة أحد العوامل الحاسمة في ضمان هئية بيئة سلمية لإجراء الانتخابات. وتحت قيادة رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الجنرال تاغومي نا وايي، لم تتدخل القوات المسلحة إلا من أجل توفير الأمن بناء على طلب من رئيس الجمهورية الانتقالي هنريك بيريرا روزا وذلك بالتعاون مع الشرطة وغيرها من وكالات إنفاذ القانون. وقد ناشدت منظمة المجتمع المدني الوطنية المرشحين وأنصارهما بالتخلي بالتسامح المدني مما أسهم على نحو إيجابي في تلك الجهود. وفي البيانات العامة التي أدلى بها الرئيس المنتخب فييرا بعد الانتخابات أشار إلى أنه سوف يحترم مبدأ فصل السلطات وسوف يعمل مع المؤسسات المنتخبة ديمقراطياً.

٩ - وطيلة العملية الانتخابية، ركزت الجهات الفاعلة الوطنية أنظارها على الانتخابات حصراً، استخدم المكتب مساعيه الحميدة للتشجيع على إقامة حوار مع الجهات الفاعلة السياسية والعسكرية والتابعة للمجتمع المدني لتحسين إدارة مختلف الأزمات. وفي إطار تنفيذ المكتب لولايته بتعزيز القدرة الوطنية على منع نشوب الصراعات وإدارتها، دعا الرابطة الدولية والمعروفة باسم "مشروع بناء المجتمعات التي مزقتها الحرب" التي تتخذ من جنيف مقراً لها، إلى استكشاف إمكانية إعداد برنامج بحثي خاص يُركز على المصادر الرئيسية للتوترات والوسائل الممكنة للتنمية المستقرة. وفي آب/أغسطس، شرعت هذه الرابطة الدولية بأنشطة تحضيرية مشتركة مع المعهد الوطني للدراسات والبحوث في بيساو.

١٠ - ويستذكر أعضاء المجلس أنني ضمنت تقريراً إلى المجلس المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٥ (S/2005/174) عدداً من التوصيات عن كيفية تعديل المكتب لقدراته بغية الوفاء بمقتضيات ولايته تمشياً مع قرار مجلس الأمن ١٥٨٠ (٢٠٠٤). كما أوجزت فيه الأنشطة التي يمكن أن تُساعد في وضع عملية بناء السلام في غينيا - بيساو على مسار مطرد وتطلعي.

١١ - وتبعاً لذلك، ركّز المكتب أنشطته في الفترة من آذار/مارس إلى آب/أغسطس ٢٠٠٥ على مسارين: (أ) إدارة وحل مجموعة الأزمات الكامنة في عملية الانتقال السياسي والعملية الانتخابية، بما يكفل نجاح استعادة النظام الدستوري؛ و (ب) بناء درجة معقولة من الثقة وإقامة علاقة عمل متينة مع أصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الدوليين تمهيداً لمرحلة توطيد أركان السلام الحرجة التي تلي العملية الانتقالية.

١٢ - وبعد إكمال العملية الانتقالية السياسية سيقوم المكتب، داخل الأمم المتحدة وخارجها، بدور ميسر في وضع آليات ومبادرات وطنية مستدامة ذاتيا لبناء السلام عوضا عن قيامه بدور جهة مناصرة لعملية السلام. وتحقيقا لتلك الغاية، سيستأنف المكتب دوره في جهود الدعوة والمساعي الحميدة فضلا عن قيامه بالتدريب وأنشطة بناء القدرات، ولا سيما في مجال إدارة وحل الصراعات بصورة بناءة. وترد في الفقرات من ٣٥ إلى ٣٧ أدناه توصيات عن كيفية تعديل ولاية المكتب لتمكينه من الاضطلاع بتلك المهام.

ثالثا - الجوانب الاقتصادية والسياسية

١٣ - ما زالت الحالة الاقتصادية والمالية صعبة ويُعزى ذلك بصفة عامة إلى انخفاض مستويات الموارد الداخلية والخارجية. ومع ذلك، استمرت الحكومة في بذل جهود كبيرة من أجل تحسين الإدارة المالية والحد من الإنفاق إلى المستوى المطلوب. فقد تجاوزت العائدات الآتية من الضرائب خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٥، حسبما لاحظت بعثة صندوق النقد الدولي التي زارت البلد في شهر تموز/يوليه، العائدات المتوقعة بنسبة ٤١ في المائة، في حين ظلت النفقات مضبوطة نسبيا. وعلى الرغم من دفع المرتبات للموظفين المدنيين لغاية حزيران/يونيه ٢٠٠٥، ما زالت الحكومة تواجه مشاكل في الوفاء بالتزاماتها بدفع المرتبات التي نجمت عن احتمال بلوغ العجز في الميزانية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٥ مبلغ ١٢,٥ بليون من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية. وإذا استمرت الإدارة المالية في التحسُّن، فمن المتوقع أن يُستعاض عن البرنامج الذي يرصده موظفو صندوق النقد الدولي ببرنامج لمساعدات الطوارئ في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، وهو برنامج سيتم التفاوض عليه في النصف الثاني من تلك السنة.

١٤ - وعلى الأجل الطويل، تأمل غينيا - بيساو في الانتفاع من قرار مجموعة الثمانية الصادر عن اجتماعها المعقود في غلين إيغلز في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، القاضي بشطب الديون المتعددة الأطراف لأشد البلدان فقرا. وعلى الأجل القصير، سيوفر اجتماع المائدة المستديرة للمانحين المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ فرصة هامة لغينيا - بيساو لمعالجة التحديات الإنمائية التي تواجه البلد. غير أن عقد المائدة المستديرة يتطلب استقرارا مؤسسيا ودعما فنيا من المجتمع الدولي. وقبل عقد هذا الاجتماع، هناك حاجة ملحة لأن يظهر المجتمع الدولي لسكان غينيا - بيساو المكاسب السريعة والرؤية الناجمة عن جهود بناء السلام الحالية. وتحقيقا لتلك الغاية، قُدِّمت للمانحين، بغرض تمويلها، حافظة من مشاريع الأثر السريع مجتمعية المنحى تنفذها المنظمات غير الحكومية قيمتها ١,٥ مليون

دولار ويتمثل هدفها في المساعدة على تلبية احتياجات الفئات الضعيفة وتعبئة دعم شعبي إضافي لعملية السلام.

١٥ - وعقب إعلان الحكومة رسمياً في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ عن تفشي وباء الكوليرا، عملت منظومة الأمم المتحدة بنشاط على دعم الجهود التي تبذلها السلطات الوطنية لمكافحة هذا الوباء. وقدمت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) المساعدة في إمداد المنتجات الطبية والمواد التعليمية والإعلامية ومواد الاتصالات وقدمت الدعم للأنشطة الإعلامية المجتمعية. وتُعد الوكالات جزءاً من قوة العمل المكلفة بمكافحة وباء الكوليرا التي أنشأتها الحكومة لرصد الحالة وتقديم التوصيات المناسبة. وثمة قلق بأن يسهم موسم الأمطار ورياح المرافق الصحية في زيادة انتشار الوباء. وربما تدعو الحاجة إلى تقديم مزيد من الدعم للتصدي لهذه المشكلة.

رابعاً - الجوانب العسكرية والأمنية

١٦ - يستذكر أعضاء المجلس أنني أوفدت إلى غينيا - بيساو في مطلع هذه السنة، استجابة لطلب من الحكومة، بعثة متعددة الاختصاصات لوضع المشاريع تابعة للأمم المتحدة لدراسة المشاكل الناشئة عن انتشار الأسلحة الصغيرة في ذلك البلد. ونتيجة لتلك البعثة، أُعدت مسودة اقتراح بمشروع تتمثل عناصره الرئيسية في شقين هما المساعدة على إنشاء لجنة وطنية معنية بالأسلحة الصغيرة وتنفيذ برنامج تجريبي لجمع الأسلحة الصغيرة وتدميرها في مدينة بيساو. ويجري حالياً جمع الأموال لهذا المشروع ومن المتوقع أن تبدأ أنشطته خلال الشهور القليلة القادمة في إطار آلية الأمم المتحدة لتنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة.

١٧ - وما زال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو يقدمان الدعم لإصلاح قطاع الأمن. وقام المكتب، بناء على طلب السلطات الوطنية، بتعيين خبير وطني لمساعدة القوات المسلحة في صياغة وثيقة مشروع عن الإصلاح. واستجابة لطلب المكتب إلى شركاء غينيا - بيساو لدعم الإصلاح، يعتزم فريق استشاري لتنمية القطاع الأمني من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية زيارة البلد في تشرين الأول/أكتوبر لدعم الجهود التي يبذلها المكتب في تقديم المساعدة والمشورة إلى غينيا - بيساو في إعداد خريطة طريق لإصلاح القطاع الأمني على نحو شامل ومتين. وقد أعربت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والاتحاد الأفريقي فضلاً عن عدد آخر من المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف عن اهتمامها بمساعدة الحكومة على تخطيط وتنفيذ إصلاح القطاع الأمني.

١٨ - وبغية النهوض بأداء الشرطة التي ما زالت تعاني من قلة الموارد، في مجال الحد من النشاط الإجرامي والتصدي للزيادة في الجريمة المنظمة، تم إيفاد ٢٥٠ من أفراد الشرطة إلى أنغولا لحضور دورة تدريبية مدتها ثلاثة أشهر في أعمال الشرطة الأساسية. ولا يزال هناك قلق كبير من أن يؤدي عجز الشرطة عن معالجة مشكلة الاتجار بالمخدرات المتعاظمة التي تعبر البلد، حسبما تفيد التقارير، آتية من جنوب أمريكا إلى أوروبا بالنظر لعدم وجود موارد كافية للتحقيق فيها واتخاذ إجراءات قمعية في ذلك المضمار.

خامسا - الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان

١٩ - يواصل المكتب بذل جهوده الرامية إلى تحسين احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، ولا سيما من جانب الدوائر الأمنية. وقُبيل الجولة الثانية من الانتخابات، نظم المكتب دورة تدريبية لمدة يومين لفائدة ٢٣ من كبار ضباط الشرطة من جميع مناطق البلد على الإجراءات العملية والتعبوية الأساسية فيما يتعلق بعمليات مكافحة الشغب وإقامة الحواجز على الطرقات، ومبادئ مدونة قواعد السلوك والقواعد المتعلقة باستخدام القوة والاحتجاز. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال فترة الانتخابات، حظيت حرية التعبير والإعلام وحرية الرأي والتجمع بالاحترام.

٢٠ - وبالنظر إلى أن مناقشة البرلمان لمسألة منح عفو عام عن جميع الأشخاص المتورطين بالانقلابات التي حدثت منذ الاستقلال في عام ١٩٧٤ حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، ما زالت قيد النظر، يعتزم المكتب عقد حلقة دراسية للجهات الفاعلة في الميادين السياسية والعسكرية والمجتمع المدني بشأن الآثار الواسعة المترتبة على أي عفو، فضلا عن النهج لمعالجة العدالة في أثناء العملية الانتقالية.

٢١ - وشارك المكتب في دورات تدريبية عُقدت لصالح كبار ضباط القوات المسلحة وضباط الشرطة في بيساو ومختلف المناطق وهي دورات نُظمت بالاشتراك مع البرنامج الوطني المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وخبير تنسيقي تابع للأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأبرز التدريب أيضا الحاجة إلى مكافحة العنف ضد المرأة والتمييز والوصم ضد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٢٢ - وبغية المساعدة في إعداد تقرير الدولة الأول المطلوب بموجب اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، يُقدم المكتب واليونيسيف مساعدة تقنية لمعهد المرأة والأطفال وتقوم اليونيسيف بتمويل الخبراء الاستشاريين الذين يساعدون في وضع التقرير بصورته النهائية.

سادسا - الملاحظات والتوصيات

٢٣ - يمثل انتهاء العملية الانتخابية نهاية الفترة الانتقالية وإعادة إقرار النظام الدستوري بصورة كاملة. وإني أود أن أهنيئ شعب غينيا - بيساو، الذي أتاح عقد انتخابات تتسم بالمصداقية بخروجه في سلام وبأعداد كبيرة للتصويت على رئيس جديد. وأود أيضا أن أثنى على الحكومة واللجنة الانتخابية الوطنية لنجاحهما في تنظيم العملية الانتخابية وكفالة مراعاة المبادئ الأساسية في الانتخابات الديمقراطية.

٢٤ - وأعرب عن تقديري للرئيس المؤقت، بيريرا روزا، لما أبداه من شجاعة وحكمة وحس بارز بالعدل والإنصاف وهو يقود البلاد عبر فترة انتقال سياسي معقدة وصعبة ولما قدمه من دعم وتعاون ممتاز للمكتب والممثلة طوال الفترة الانتقالية.

٢٥ - وأود أن أشير إلى التعاون الفعال بين المكتب والبرنامج الإنمائي اللذين أسهما في إجراء انتخابات ناجحة. فبناء على طلب السلطات الوطنية، نسّق البرنامج الإنمائي المساعدة الدولية التي قدمت لتنظيم العملية الانتخابية ووفر المساعدة الفنية اللازمة، ونسّق المكتب أنشطة كافة بعثات المراقبين الدوليين، باستثناء مراقبي الاتحاد الأوروبي.

٢٦ - والآن وقد انتهت المنافسة السياسية، يجب أن يسود الحوار وتسود روح المصالحة للتغلب على الانقسامات داخل مجتمع غينيا - بيساو وفي أوساط الأحزاب السياسية التي تبدت بوجه خاص خلال العملية الانتخابية. ولا غنى لغينيا - بيساو عن تحقيق الاستقرار السياسي لتعزيز المكاسب في مجال الحكم: وهذا الأمر يقتضي بذل جهود كبيرة لبناء الثقة بغية إهاء حالات التوتر بين المؤسسات وتشجيع التعايش البناء بين أجهزة الدولة. ومن الشروط الأساسية اللازمة لترسيخ النظام الدستوري وتوطيد سيادة القانون احترام استقلال القضاء الذي من شأنه أن يكفل سيادة حقيقية للقانون. وفي هذا الصدد، أرحّب بالبيانات التي أدلى بها السيد فييرا والتي شدد فيها على مبادئ الوحدة والشمولية والاعتراف بفصل السلطات بين مؤسسات الدولة.

٢٧ - لقد انتهت فترة الانتقال السياسي، لكن غينيا - بيساو، التي دخلت الآن مرحلة صعبة بعد الانتخابات، لا يمكنها أن تواجه تحدياتها السياسية والاقتصادية المتعددة على المدى القصير والبعيد دون مساعدة دولية. لذلك، فإني أناشد المجتمع الدولي مواصلة الالتزام ومدّ غينيا - بيساو بالمساعدة الإنمائية. وقد شددت في الرسالة المؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥، التي وجهتها إلى رئيس نيجيريا أوليسيجون أوباسانجو، على أن المقترحات التي يجري إعدادها لكفالة انتعاش الاقتصاد وإعادة إعمار البلاد على المدى البعيد، بما في ذلك عقد مائدة مستديرة للمانحين، ستناقش مع الجهات الوطنية ذات المصلحة، وبخاصة مع القيادة الجديدة في

البلاد، مع اقتراب غينيا - بيساو من إعادة إقرار الحكم الدستوري الكامل لدى تولى الرئيس المنتخب حديثاً لمنصبه.

٢٨ - وإني أناشد شركاء غينيا - بيساو المشاركة بصورة نشيطة في المائدة المستديرة المقبلة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم على مستوى الاقتصاد والهياكل الأساسية مبادرات سريعة الأثر لجلب مكاسب السلام لشعب غينيا - بيساو على المدى القصير والمتوسط والبعيد. ويجدر بالإشارة أن المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري ينكبان الآن على وضع اللمسات الأخيرة على عناصر تلك المبادرات.

٢٩ - ومن التوصيات التي أوردتها في تقريرتي المؤرخ ١٦ آذار/مارس طرح استراتيجية شاملة ومتكاملة للأمم المتحدة لبناء السلام، بتنسيق من المكتب، ودعم من الفريق القطري بأكمله، وذلك باعتبارها صكاً هاماً يدفع بالجهود التي تبذل لحشد الموارد.

٣٠ - وجرى إعداد مسودة الاستراتيجية الشاملة لبناء السلام وتمت مناقشة هذه المسودة مع الجهات الوطنية الرئيسية ذات المصلحة. وبإيجاز، فإنها توفّق بين هدف تعزيز السلام والاستقرار في المجال السياسي على المدى القصير وهدف تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة على المدى المتوسط والبعيد. وستنفذ بتأزر مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وستكملها، وستركز على الحكم، وبناء الدولة، وحقوق الإنسان، وحشد الموارد.

٣١ - ومن بين عناصر الاستراتيجية تشجيع حوار قائم بذاته بين كافة الجهات الرئيسية ذات المصلحة؛ وتعزيز الحكم وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان؛ وتشجيع الوثام بين أجهزة السيادة؛ والمساعدة في استحداث آليات فعالة لمنع الصراعات المحلية وتحقيق المصالحة الوطنية؛ ودعم الجهود الوطنية لإصلاح قطاع الأمن؛ ودعم تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه؛ وحشد الدعم الدولي للمشاريع ذات الأثر السريع من أجل مواجهة تحديات البلاد الملحة.

٣٢ - وللمساعدة على تنفيذ الاستراتيجية، سيسعى المكتب إلى دمج برامج الأمم المتحدة للسلام والأمن والتنمية، وسيشكل شراكات لا مع الوكالات المنفذة في الأمم المتحدة فحسب، بل أيضاً مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ومنظمات المجتمع المدني، لتابعة التنفيذ. وستهدف أنشطة المكتب إلى مساعدة البلاد على التحكم في زمام الأمور وبلوغ مستوى المحاسبة والاعتماد على الذات على المدى المتوسط والبعيد وتكوين عنصر قوي لبناء القدرات. وسيوظف المكتب مساعيه الحميدة للتأثير على أصحاب المصلحة وإطلاعهم على مزايا وفوائد المشاركة في أنشطة بناء السلام.

٣٣ - ومع عودة مؤسسات الدولة إلى عملها الطبيعي، سيستأنف المكتب عملية الحوار المنظمة التي استهلتها مع الجهات الوطنية ذات المصلحة في النصف الأول من هذا العام. وسيُنظَّم مجموعة من حلقات العمل التدريبية بشأن مهارات التفاوض وإدارة الصراعات، مع التركيز على الأحزاب واللجان البرلمانية، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والجيش.

٣٤ - وجرى بنجاح تنفيذ جوانب ولاية المكتب التي تتعلق بإعادة إقرار النظام الدستوري بشكل كامل، وإجراء انتخابات رئاسية سلمية وحرّة ونزيهة، وإعداد استراتيجية للأمم المتحدة لبناء السلام في غينيا - بيساو. ويجري الحوار بين جهات وطنية رئيسية ذات مصلحة وجهات شريكة دولية بشأن مسألة إصلاح قطاع الأمن ضمن إطار إصلاح الإدارة العامة الأوسع نطاقاً. وتم وضع أساس مبادرة وطنية لمواجهة التحدي الذي تشكله الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، مما يقتضي حشد الموارد.

٣٥ - وفي ضوء التطورات التي سبق ذكرها، أود أن أقترح الإبقاء على عناصر الولاية التي لا يزال هناك ما يبررها مع تنقيحها على النحو التالي:

(أ) دعم الجهود المبذولة لترسيخ الحكم الدستوري، وتعزيز الحوار السياسي، وتشجيع المصالحة الوطنية واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان؛

(ب) المساعدة على تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على الحفاظ على النظام الدستوري، ومنع الصراعات وإدارتها، وتعزيز السلام والديمقراطية؛

(ج) تشجيع ودعم الجهود الوطنية المبذولة لإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك إقامة علاقات مدنية - عسكرية مستقرة، في إطار إصلاح القطاع العام، والمساعدة على حشد الدعم الدولي لتلك الجهود؛

(د) تشجيع الحكومة على كفاءة تنفيذ كامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة؛

(هـ) التعاون بشكل وثيق، في إطار استراتيجية شاملة لبناء السلام، مع المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري لحشد المساعدة المالية الدولية من أجل تمكين الحكومة من تلبية احتياجاتها المالية واللوجيستية الملحة، بما في ذلك المشاريع ذات الأثر السريع، وتنفيذ استراتيجيتها الوطنية لإعادة الإعمار وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

(و) تحسين التعاون والتنسيق مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، وغيرها من الجهات الدولية الشريكة، فضلاً عن التعاون فيما بين البعثات.

٣٦ - وسترکز الولاية المنقحة المقترحة على مبادرات نفي بمقتضيات الاعتماد على الذات والتحكم بزمام الأمور؛ وبلورة أوجه التآزر والتكامل مع وكالات الأمم المتحدة، لا سيما البرنامج الإنمائي، ومؤسسات بریتون وودز، فضلا عن الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية؛ كما ستركز على الحوار السياسي، والحكم، وحقوق الإنسان، وإصلاح قطاع الأمن، وحشد الموارد.

٣٧ - وتستتبع الاحتياجات الإضافية في الولاية تعديل قاعدة موارد المكتب. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر توصياتي السابقة بشأن تعزيز المكتب التي أوردتها في تقريري إلى المجلس المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٥ والتي راعيت فيها أولويات البلد على المدى القصير والمتوسط والبعيد. وقد تكون هناك حاجة إلى تعديل بعض الوظائف الحالية واستحداث وظائف جديدة منها: (أ) موظف للشؤون السياسية للمساعدة في التغلب على عبء العمل المتزايد، بالاتصال بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، وتيسير عملية الحوار السياسي، والاتصال بالمأنخين وغيرهم من الشركاء الدوليين تحديدا؛ و (ب) موظف وطني أقدم للاتصال بالجهات الفاعلة الوطنية و (ج) موظف للشؤون المالية من متطوعي الأمم المتحدة لدعم إدارة مالية فعالة وكفؤة للمكتب؛ و (د) مترجم تحريري/مترجم فوري في اللغتين الانكليزية والبرتغالية. وسيحتاج المكتب أيضا إلى تمويل إضافي للتنقل في أرجاء البلاد والمنطقة دون الإقليمية وإلى زيادة تواتر المشاورات مع مجلس الأمن والمنظمات دون الإقليمية.

٣٨ - وأخيرا، أود أن أشكر موظفي المكتب كافة وممثلي في غينيا - بيساو على تفانيهم والتزامهم بالمهمة المتمثلة في مساعدة شعب غينيا - بيساو في نضاله من أجل السلام، والاستقرار، والديمقراطية، والتنمية.